

Distr.: General
24 March 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢

(٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)*

إضافة

* إن هذا التقرير المقدم كإضافة إلى تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢، هو موجز لمناقشات الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي، الذي عُقد في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد اشتركت أمانات الصناديق والبرامج المذكورة في إعداد نص هذا التقرير.



الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

ألف - البلدان المتوسطة الدخل: دور الأمم المتحدة ووجودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (صندوق السكان) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مكتب خدمات المشاريع) الجلسة الصباحية المخصصة للبند ١ المعنون "البلدان المتوسطة الدخل: دور الأمم المتحدة ووجودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً"، ودعا المدير التنفيذي لصندوق السكان إلى تقديم بيان استهلاكي بالنيابة عن هذه المنظمات وعن المنظمات الثلاث الأخرى الممثلة، وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (برنامج الأغذية). وقدمت عروض من قبل أربعة محاورين هم أرطوغرول أباكان، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة؛ وعبد المالك أشرفي، رئيس قسم منظومة الأمم المتحدة للتنمية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المغرب؛ ورافي كانبور، أستاذ كرسي تي.إيتش. لي للشؤون العالمية، أستاذ دولي في علوم الاقتصاد والإدارة التطبيقية وأستاذ الاقتصاد، جامعة كورنيل؛ ودييغو بالاسيوس، ممثل فريق الأمم المتحدة القطري وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكسيك (مشاركة عبر الفيديو).

٢ - وفي أعقاب هذه المداخلات، دارت مناقشة دينامية وتفاعلية بين ممثلي الدول الأعضاء والمحاورين وممثلي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي. ومن القضايا الرئيسية التي أثارها الوفود أثناء المناقشة ما يلي:

(أ) لا تزال البلدان المتوسطة الدخل بحاجة إلى دعم من الأوساط المعنية بالتنمية بسبب رواسب الفقر وعدم المساواة وبسبب سائر الجوانب من برامجها غير المكتملة للتنمية. وإن الكف عن توفير الدعم للبلدان المتوسطة الدخل يعني إهمال أغلبية الفقراء والمحرومين في العالم، وهو أمر لن يكون مقبولاً؛

(ب) إن الانخراط المتعدد الأطراف في البلدان المتوسطة الدخل وتعزيز الشراكات معها يتسمان بأهمية خاصة نظرا لضرورة ضمان استفادة جميع فئات هذه البلدان، ولا سيما الأقل نموا منها، من المساعدات المقدمة. ويستتبع ذلك استمرار الأمم المتحدة في الالتزام بالأهمية وتعظيم دور الشراكات بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية، التي ينبغي أن تكمل المساعدة الإنمائية المقدمة من الشمال والجنوب (لا أن تكون بديلا عنها). والتركيز على بناء القدرات الوطنية هو في غاية الأهمية؛

(ج) يتعين تعديل نظام تصنيف البلدان. فلا يمكن لمؤشر واحد، مثل الدخل، أن يعكس تنوع تحديات التنمية. وعدم اعتماد معيار عالمي في هذا الصدد قد يؤدي إلى وضع تصنيف أكثر دقة للبلدان "المتوسطة النمو" وإلى الاعتماد على مؤشرات متعددة تتعلق بمختلف جوانب البرامج غير المكتملة للتنمية، كالقفر والجوع ووفيات الرضع والأمهات وعدم المساواة بين الجنسين وانعدام فرص الحصول على التعليم. ويمكن للأمم المتحدة، عند وضع نظام تصنيف جديد، أن تستفيد من تجارب المنظمات الشريكة التي سبق لها استخدام عدة مؤشرات في نظم تخصيص الموارد لديها. وينبغي أيضا مواصلة تنسيق هذه النظم في منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛

(د) إن أوجه التباين بين البلدان المتوسطة الدخل تدعو إلى اعتماد نهج تراعي سياقات هذه البلدان وتنكيف مع احتياجاتها وتنسم بالدينامية. فمن الأهمية بمكان ضمان المرونة، وفقا للمبدأ القائل بعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع؛

(هـ) إن تحسين الكفاءة والفعالية على صعيد النشاط التنفيذي متوقف على عمل الأمم المتحدة التحفيزي مع البلدان المتوسطة الدخل، وخلق التآزر بين المنظمات الشريكة، واستخدام الموارد بصورة أفضل. وينبغي للمبدأ المتمثل في تحقيق قدر أكبر من النتائج بقدر أقل من الموارد أن يستند إلى أفضل الممارسات وإلى تكيفها مع سياقات شتى. ولا بد لتحقيق الكفاءة من إيجاد توازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوفرة.

٣ - ومن المتوقع أن يسهم النقاش الذي دار في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في المناقشات الجارية بشأن وضع إطار مرن ومتسق واستراتيجي لعمل الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل.

باء - أقل البلدان نموا: المساهمة التعاونية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

٤ - استهلّت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة جلسة بعد الظهر المخصصة للبند ٢ المعنون "أقل البلدان نموا: المساهمة التعاونية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول"، ورحبت بممثلي منظمات الأمم المتحدة الست والمتحدثين الضيوف الأربعة. ودعت المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية ذات الصلة بالنيابة عن المنظمات الست. وسلط المدير التنفيذي الضوء على تركيز برنامج عمل إسطنبول لعام ٢٠١١ مجددا على تعزيز القدرات الإنتاجية، وعلى إقامة توازن في توزيع الموارد بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى بناء قدرة البلدان على التكيف.

٥ - وفي أعقاب المداخلات التي قدمها المتحدثون الضيوف، أخذت الكلام ستة وفود وتطرقت إلى المسائل التالية:

(أ) ينبغي تعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا والبلدان المتأثرة بالتراعات، في حين أن أنشطة المنظمة في البلدان المتوسطة الدخل ينبغي أن تمول بشكل رئيسي من المساهمات الوطنية؛

(ب) في إطار تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نموا، يتعين أن يراعى على النحو الواجب ضمان استدامة أنماط الإنتاج واستخدام الموارد؛

(ج) على الرغم من أن المسؤولية عن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول تقع على عاتق أقل البلدان نموا نفسها، فلا بد من توفير الدعم الدولي لهذه البلدان، ولا سيما القيام بمبادرات بين بلدان الجنوب. ولا بد من إشراك طائفة أوسع من الشركاء كقطاع الخاص والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة بما فيها الصين والهند وجنوب أفريقيا؛

(د) يتعين تشجيع توحيد الأداء لأنه يؤدي إلى مزيد من التماسك والشفافية والفعالية والكفاءة وإلى تعزيز التنسيق؛

(هـ) ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة الست العمل بشكل أوثق مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمشاركة بنشاط في فرق العمل التي أنشئت لمواصلة إحكام تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٦ - وشدد ممثلو منظمات الأمم المتحدة الست على المسائل التالية:

- (أ) أكدت المنظمات الست التزامها التام بأقل البلدان نمواً وأشارت إلى أن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول سيؤخذ في الاعتبار في الخطط الاستراتيجية الجديدة؛
- (ب) يتمثل التحدي المقبل لنهج توحيد الأداء في مواصلة خفض تكاليف المعاملات كافة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال تبسيط العمليات الداخلية؛
- (ج) سيواصل البرنامج الإنمائي التعاون مع البلدان في قطاع الصناعة الاستخراجية (بما في ذلك المعادن والنفط والغاز) لدعم المفاوضات وسياسات إعادة توزيع الدخل، وبناء القدرات التجارية؛
- (د) يتعين إدراج البنية التحتية في برنامج التنمية، ويمكن أن تشكل هذه البنية التحتية عاملاً أساسياً في إطلاق العنان لإمكانات أقل البلدان نمواً. وتوفير الدعم الفعال للبنية التحتية للمجتمع، من قبيل المستوصفات والطرق الريفية والمنازل والمدارس، يجب أن يستند إلى المعارف والخبرات المحلية؛
- (هـ) يمكن للمشتريات أن تشكل أداة قوية لإنعاش الاقتصادات المحلية وتعزيز الاستدامة. فبرنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، يسعى إلى وضع قواعد تكون أكثر مراعاة لاحتياجات المزارعين المحليين، في حين أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب خدمات المشاريع يعملان على وضع مبادئ توجيهية للشراء المستدام؛
- (و) يتعين التركيز على تقديم الخدمات وعلى تبيان العوائق الأساسية التي تحول دون الحصول على هذه الخدمات، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية، وتنظيم الأسرة والتعليم، وتوفير الفرص الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء. وأما الرصد والتقييم فيجب أن يؤدي إلى تحليل أكثر وضوحاً وإلى تخطيط سليم للبرامج لتيسير الاستفادة من أفضل الممارسات التي أثبتت جدواها؛
- (ز) يجب حماية رأس المال الاجتماعي والبشري. فلا بد من الاستثمار في شبكات الأمان القائمة على الأغذية مثلاً لأن سوء التغذية لا يزال أكبر سبب منفرد لوفيات الأطفال.

جيم - إنجاح النشاط التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل التنمية المعجلة: استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات (توحيد الأداء والإبلاغ عن النتائج)

٧ - ترأس رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الجلسة الصباحية المخصصة للبند ٣ المعنون "إنجاح النشاط التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل التنمية المعجلة: استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات (توحيد الأداء والإبلاغ عن النتائج)". وفي أعقاب الملاحظات التمهيدية التي قدمتها مديرة البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لليونيسيف، أجرى ممثلو البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي وعدد من الوفود المشاركة نقاشا معمقا أسفر عن توصيات مفيدة.

٨ - وأيدت عدة وفود التركيز على الإنصاف مع التشديد على قياس النتائج. وسلطت الضوء على تتبع النتائج، وعلى المبادئ المعتمدة مؤخرا للإبلاغ عن النتائج، ونتائج المساواة بين الجنسين، وتصنيف النتائج، وأهمية المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وأشار أحد الوفود إلى أن المعلومات المتعلقة بالنتائج ينبغي أن تساعد الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات من موقع المطلع. وفي إشارة إلى إطار الرصد المعروف باسم نظام "الكأس"، الذي يركز على تحقيق النتائج عبر تحديد عوائق التقدم والتغلب عليها، اقترح بعض الوفود إمكانية اعتماد منظمات الأمم المتحدة بالإضافة إلى اليونيسيف نهجا مستندا إلى نظام "الكأس" حيثما كان ذلك مناسباً. وأكد أحد الوفود أهمية النتائج بالنسبة لمجالات غير الإبلاغ، ولا سيما مجالات التخطيط وتقديم الخدمات والقياس والاستدامة والمساءلة. وذكّر أن الالتزام بنهج الإدارة القائمة على النتائج كفيل بتعزيز مصداقية منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وأكد عدد من الوفود أهمية الحلول المبنية على السياقات القطرية. وشددت وفود أخرى على الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر باعتبارهما في طليعة أولويات الأمم المتحدة. وأشار أيضا إلى أهمية تنسيق - لا تكرار - مختلف برامج ومبادرات التنمية الحالية والمقبلة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتخطيط لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - وجرى أيضا تشجيع زيادة الدعم المقدم لتنمية القدرات، واستخدام الموارد المحلية، تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وضمن سياق التنمية المتغير، أبدت بعض الوفود مخاوفها بشأن تناقص الموارد الأساسية.

١١ - وإذ لاحظ بعض الوفود أن المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في عام ٢٠١١ في بوسان، جمهورية كوريا، إنما جرى خارج إطار الأمم المتحدة نفسها، فقد اقترح أن يجسد استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية جدول أعمال بوسان لفعالية المعونة، ولا سيما الاتفاقية الجديدة للانخراط في الدول الهشة. وشددت الوفود أيضا على أهمية مسألتي البلدان في مرحلة ما بعد النزاع والدول الهشة.

١٢ - وأوجزت مديرة البرنامج الإنمائي في ملاحظاتها الختامية أولويات استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهي (أ) تأكيد أهمية منظومة الأمم المتحدة، و (ب) الاعتراف بتنوع منظمات الأمم المتحدة وقوتها، و (ج) التشديد على أهمية التماسك في العمليات الإنمائية للأمم المتحدة، ولا سيما في المسائل الشاملة لعدة قطاعات.

١٣ - وأكد المدير التنفيذي لليونيسيف من جديد دعمه الراسخ لنهج "توحيد الأداء" مشيرا إلى أنه ينتظر الدروس المستخلصة من التقييم المستقل. وشدد على أن استمرار تمويل نهج "توحيد الأداء" يستلزم ظهور نتائج على أرض الواقع.

١٤ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الجلسة مشددا على ضرورة عمل منظمات الأمم المتحدة بشكل جماعي مع تحديد التنمية كهدف لها. وقال إنه ينبغي لكل من المنظمات أن تضع جانبا، عند الحاجة، ولايتها الفردية من أجل التركيز معا على المسائل الجوهرية.

دال - المرحلة الانتقالية

١٥ - ترأس رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي جلسة بعد الظهر المخصصة للبند ٤ المعنون "المرحلة الانتقالية"، واشترك في تنسيقها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

١٦ - وعرضت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورقة المعلومات الأساسية ذات الصلة بالنيابة عن المنظمات الست، وتحدثت عن الميزة النسبية التي تتسم بها الأمم المتحدة في السياقات الانتقالية وعن التحديات التي تواجهها في مثل هذه السياقات. وشددت نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أن الاستجابة الإنسانية محدودة في قدرتها على بناء القدرات والنظم على المدى الطويل. وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة دعم الاتفاقات الوطنية، وينبغي لمنظمتها أن تعمل معا لتنفيذ الأولويات المشتركة. وتمس الحاجة إلى وضع استراتيجيات إنمائية مشتركة، وبوسع المجموعات الإنسانية الاضطلاع بدور في تنمية القدرات. وسلط ممثل المكتب الضوء على دور المنسق المقيم في توفير التماسك الاستراتيجي.

١٧ - ورحب ممثلو الدول الأعضاء بالنقاش المتعلق بالمرحلة الانتقالية وشددوا على أهمية تولى البلدان زمام المبادرة فيها. وأكدوا أيضا أن الأمم المتحدة في موقع أفضل لمساعدة البلدان على الانتقال من وضع إنساني إلى حالة تنمية، وأنه لا بد من تنفيذ جدول أعمال التحول ٢٠١٢ للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتحقيق النجاح في هذا المجال. وأشارت وفود إلى أن بعثات الأمم المتحدة المتكاملة قد تؤثر في المجال الإنساني، وشددت على أهمية اختيار منسقين مقيمين يكونون من ذوي الخبرة في الشؤون الإنسانية.

١٨ - وأوصت وفود بمباشرة التخطيط للتنمية في وقت مبكر في المرحلة الانتقالية ودعت المنظمات والجهات المانحة إلى تحليل المخاطر وإدارتها وقبولها. وأكدت ضرورة تحسين التنسيق بين جميع الشركاء. وحثت على تأييد الاتفاقات التي دعت إليها الاتفاقية الجديدة للانخراط في الدول الهشة. وأشير إلى أن آليات التمويل المرنة فائقة الأهمية، وكذلك القيادة القوية والنشر السريع لموظفين مؤهلين من ذوي الخبرة المناسبة.

١٩ - واسترعى الانتباه إلى المسائل المتصلة ببناء السلام وبناء الدولة وإلى أهمية ضمان مشاركة منظمات الأمم المتحدة فيها وتوفير الدعم الكافي للمنسقين المقيمين. وأشير إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يجسد عمل الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٠ - وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى بناء قدرة البلدان على الانتعاش، مستهدفة على وجه الخصوص البلدان الأكثر هشاشة ولا سيما البلدان ذات الدخل المتوسط. ودعت إلى اعتماد منهاج موحد وبرامج مشتركة للأمم المتحدة متعلقة بالقدرة على الانتعاش. وأشارت عدة وفود إلى أن المراحل الانتقالية يمكن أن تتيح فرصا لتعزيز المساواة بين الجنسين.

٢١ - وردا على ذلك، شددت اليونيسيف على أهمية الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الشركاء الوطنيون بشكل منصف. وسلط البرنامج الإنمائي الضوء على أهمية الحوكمة وأهمية تناول مسألة القدرة على الانتعاش في أطر التخطيط للأمم المتحدة. وشدد مكتب خدمات المشاريع على أهمية الحد من خطر الكوارث المتصلة بالمناخ، وإعادة بناء الأمل من خلال إظهار نتائج بارزة، والتركيز على النتائج والسعي إلى إضفاء الاتساق على السياسات. واسترعى صندوق السكان الانتباه إلى ضرورة تكامل الإطارين الإنساني والإنمائي بشكل أفضل، وإدماج أعمال الانتعاش والمرحلة الانتقالية في الاستجابة لحالات الطوارئ منذ مراحلها الأولى، وإدراج التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والحد من خطر الكوارث والقدرة على الانتعاش في عمليات التخطيط على المستوى القطري. وأكد برنامج الأغذية العالمي ضرورة اعتماد المرونة في تمويل المراحل الانتقالية. وشدد على ضرورة الاعتراف بتمكين المرأة ليس كمبدأ فقط بل كمسألة إنمائية أيضا.